الملخص التنفيذي

March 2021

العمل كالمعتاد:
كيف يسلّح كبار مصدري الأسلحة النزاعات العالمية

SAM PERLO-FREEMAN

وثّق نشطاء ومنظمات إنسانية غير حكومية والأمم المتحدة التأثير الضار لعمليات نقل الأسلحة[1]. علاوةً على ذلك، فقد وجد الباحثون أدلة على أن عمليات نقل الأسلحة إلى دولةٍ ما تزيد من احتمالية اندلاع صراعات. وبمجرد نشوبها، فإنها تجعل تلك الصراعات أطول أمداً وأكثر فتكاً.

إدراكاً لتلك الآثار المدمرة في العقود الأخيرة، التزم صانعو السياسات بمجموعة من التدابير الموضوعة للتحكُّم في صادرات الأسلحة، وأولت تلك الضوابط تركيزاً خاصاً للحد من مبيعات الأسلحة إذا انطوت الصراعات على انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وفي السنوات اللاحقة، احتدم النقاش حول ما إذا كان ينبغي استمرار المبيعات في حالات معينة أم لا، ولكن لا يوجد تقييم جامع للتأثير الكلي لتلك السياسات الهادفة إلى الحد من بيع الأسلحة إلى البلدان المتورطة في صراعات.

يقدّم هذا البحث أول تحليل عالمي لكيفية تأثير الصراع في دولة، متلقية للأسلحة أو مشاركة في الصراع، على استعداد الموردين لتوريد الأسلحة، حيث يتم تحليل أكبر أحد عشر مورداً عالمياً للأسلحة على مدار العشرة أعوام الممتدة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٨، [2]يتم ترتيب كبار موردو مبيعات الأسلحة العالمية حسب حجم عمليات نقل الأسلحة الرئيسية: الولايات المتحدة، وروسيا، وألمانيا، وفرنسا، والصين، والمملكة المتحدة، وإسبانيا، وإسرائيل، وإيطاليا، وهولندا، وأوكرانيا. ورغم تبني تلك البلدان سياسات رسمية متباينة، إلى حد بعيد، فيما يتعلق بصادرات الأسلحة، فإن السجل الفعلي لتوريد الأسلحة، في أغلبه، متشابه بشكلٍ ملحوظ فيما بينها.

تهدف مؤسسة السلام العالمي -وهي مؤسسة عاملة تتبع لمدرسة فليتشر في جامعة تافتس - إلى توفير قيادة فكرية في قضايا السلام والعدالة والأمن. نؤمن بأن البحث والتعليم المبتكر ضروريان لتحديات صنع السلام في جميع أنحاء العالم، إلى جانب الدعوة والمشاركة العملية في أصعب القضايا.

لا يقتصر احتياجنا إلى أدوات ووسائل جديدة لمواجهة العنف المنظم اليوم، وإنما نحتاج رؤيةً جديدة للسلام؛ فالتحدي الذي نواجهه هو إعادة تكوين السلام.

يركّز **الدكتور صمويل بيرلو فريمان** -منسق أبحاث الحملة المضادة لتجارة الأسلحة في المملكة المتحدة- على الإنفاق العسكري البريطاني وصادرات الأسلحة، كما أنه زميل في مؤسسة السلام العالمي وقاد مشروع إنشاء مجموعة فساد تجارة الأسلحة. كان باحثًا أول في معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٦، حيث عمل على قواعد بيانات المعهد المتعلقة بالإنفاق العسكري وصناعة الأسلحة وتجارتها، وهو حاصل على درجة الدكتوراه في الرياضيات والاقتصاد، ومؤلف للعديد من المنشورات حول الإنفاق العسكري وصناعة الأسلحة وتجارتها واقتصاديات الدفاع والسلام والتنمية والرياضيات.

اطّلع على التقرير الكامل، الأعمال كالعادة: كيف يقوم مصدرو الأسلحة الرئيسيون بتسليح نزاعات العالم على موقعنا: www. worldpeacefoundation.org

WORLD PEACE FOUNDATION

THE FLETCHER SCHOOL

TUFTS UNIVERSITY

1 E.g. https://www.cato.org/publications/policy-analysis/risky-business-role-arms-sales-us-foreign-policy; https://controlarms.org/wp-content/uploads/2018/03/act300112008en.pdf; https://policy-practice.oxfam.org/resources/africas-missing-billions-international-arms-flows-and-the-cost-of-conflict-123908/; https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC139041/; https://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/s_2019_1011.pdf.

٢ المنهجيات المتبعة: أولاً، مقارنة مباشرة لمبيعات الأسلحة وبيانات الصراعات جنباً إلى جنب (من معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام SIPRI)، وهي ما كشفت عن مواصلة العديد من منتجي الأسلحة الرئيسيين تقديم إمدادات الأسلحة إلى مشاركين في نزاعات مسلحة كبرى. ثانياً، تحليل الانحدار الإحصائي لكل مُصدّر للأسلحة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٨ تم تحديده بتأثير مجموعة من عوامل العرض والطلب ذات الصلة.

نتائج البحث الرئيسية

١ **هناك أدلة ضئيلة للغاية على أن الحروب أو النزاعات المسلّحة تؤدي إلى تقييد نقل كبار الموردين للأسلحة، وذلك بصرف النظر عما إذا كانت سياستهم المعلنة تشير إلى ضرورة ذلك.** فقد أرسل جميع مصدري الأسلحة الرئيسين كميات هائلة من الأسلحة، على الأقل، لبعض الحروب الدائرة في القرن الحالي.

٢ **لا توجد حالات واضحة تزامن فيها اندلاع حرب مع وقف أحد كبار الموردين لمبيعات الأسلحة.** والحالات التي لم يزوّد فيها الموردون حرباً ما بالأسلحة كانت البلد (أو البلدان) المستقبلة للسلاح أصغر وأفقر مما يجعل الطلب على الأسلحة بها أقل (حالات مخاطرة محدودة) حتى في زمن الحرب. من الواضح إن العوامل السياسية تسيطر في بعض الحالات؛ فعلى سبيل المثال، في حال وجود علاقة عدائية سابقة بين المورد والمتلقي، أو في حال اعتبار الموردين (الغربيين) للمتلقي «منبوذاً» قبل اندلاع الحرب بوقتٍ طويل (كحال إيران وسوريا).

٣ هناك بعض الاختلافات بين المُصدّرين الأحد عشر الكبار للأسلحة الذين شملهم هذا التقرير، فقد زودت روسيا أكبر عدد من الحروب بالأسلحة، وكانت أوكرانيا، وهي أصغر المصدرين، مورداً هاماً للسلاح في الصراعات مقارنةً بالمستوى **العام لصادراتها. ومع ذلك، كان الفارق بين تلك الدول وموردي الولايات المتحدة وأوروبا الغربية طفيفاً نسبياً.**

٤ **بالنسبة لبعض الموردين للأسلحة** (روسيا وفرنسا وإسرائيل وإسبانيا وهولاندا)، تبدو الصراعات وكأنها مرتبطة باحتمالية أكبر لمبيعات الأسلحة. بينما لم يشكل وجود صراع من عدمه فارقاً كبير بالنسبة للسبعة موردين الآخرين.

٥ عوضاً عن وجود صراعات، شكلت **عوامل الطلب** – مثل مستويات الناتج المحلى الإجمالي لدولة ما والإنفاق العسكري والمستوى العام لامتلاك هذه الدولة للأسلحة – **المحددات الرئيسية لما إذا كان المصدّر سيزود تلك الدولة** بالأسلحة أم لا.

٦ **أظهر المُصدّرون الأمريكيون والأوروبيون في بعض الأحيان نمطاً من التقييد الانتقائي ذو «المخاطرة المحدودة»،** بما في ذلك الحالات التي فرضوا فيها حظراً على الأسلحة كاستجابة مباشرة للنزاع أو القمع، وذلك لأن هذه الحالات تميل إلى أن تكون فرص مبيعات محدودة على أي حال.

٧ **مثّل وجود علاقة قوية لتوريد أسلحة** بين المورّد والمستقبِل **أحد أقوى المحددات لإتمام عملية نقل أسلحة بينهما في** المستقبَل، وذلك بصرف النظر عن حالة الصراع للدولة المستقبلة في أي وقت في المستقبل.

خُلاصة القول **إن الأدلة ضئيلة، أو لا توجد أدلة من الأساس، على أن مشاركة دولة ما في حربٍ أو صراع مسلح قللت من احتمالية حصول هذه الدولة على الأسلحة من أي من المُصدّرين الرئيسيين،** ويبدو أن افتقار طرف في صراع إلى إمدادات الأسلحة، في الغالبية العظمى من الحالات، ناتج على الأرجح عن الطلب المحدود، أو عوامل سياسية أوسع بكثير من الصراع ذاته، وغالبا ما تسبق وجوده. لذا، فلم يقم المصدرون إجمالاً بعملية تقييد على توريد الأسلحة إلا في حالات «المخاطرة المحدودة»، حيث كانت هناك إمكانية محدودة للمبيعات على أي حال.

يمثّل هذا التقرير جزءاً من سلسلة تقارير في برنامج أبحاث مؤسسة السلام العالمي تحت عنوان «الصناعات الدفاعية والسياسة الخارجية والصراع المسلح»، الذي تموله مؤسسة كارنيجي في نيويورك. لا يحاول التقرير الإجابة عن السؤال المتعلق بنقل الأسلحة إلى البلدان التي كانت تدور فيها صراعات على الرغم من السياسات المعلنة بوضوح لبعض المُصدّرين ضد تصدير الأسلحة، التي من المحتمل أن تؤدي إلى تفاقم الصراع أو إلى انتهاكات للقانون الدولي الإنساني. سنترك التحليل التفصيلي لهذا السؤال للمرحلة الثانية من المشروع، والتي تتضمن دراسة حالة للولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا، والتي نحلل فيها العوامل التي قد تؤثر على عمليات صنع القرار بشأن تصدير الأسلحة، بما فيها العلاقات بين الحكومات والمصالح الصناعية الدفاعية والرأي العام واعتبارات السياسة الخارجية.

Support for this publication was provided in part by a grant from Carnegie Corporation of New York.